آفاق اقتصادية

Āfāqiqtiṣādiyyaẗ

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

أثر جائحة كورونا على دالة الاستهلاك العائلي
دراسة تطبيقية على مدينة مصراتة

المؤلفون Authors

أ. علي عبد السلام الجروشي
alialjroushi@eps.misuratau.edu.ly
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة مصراتة

أ. محمـــد سالم أبو صاع
m.abusaa@eps.misuratau.edu.ly
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة مصراتة

رياض أحمد إبراهيم حمزة
rklhamza@gmail.com
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة مصراتة

إقتبس هذه المقالة (APA):

Cite This Article:

الجروشي، علي عبد السلام ؛ أبو صاع، محمد سالم و حمزة، رياض أحمد. (2022). *أثر جائحة كورونا على دالة الاستهلاك العائلي دراسة تطبيقية على مدينة مصراتة*. مجلة آفاق اقتصادية. 8[16] 1-15.

أثر جائحة كورونا على دالة الاستهلاك العائلي

دراسة تطبيقية على مدينة مصراتة

المستخلص

هدف هذا البحث إلى دراسة تأثير جائحة كورونا على الاستهلاك العائلي باستخدام بيانات مقطعية تم الحصول عليها من استمارة استبيان تم توزيعها على عينة بلغت (389) عائلة من العائلات الليبية التي تقطن في مدينة مصراتة، وتم اتباع استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي في تحليل بيانات الاستهلاك والدخل للعينة، وكذلك المنهج التجريبي القياسي في تقدير نموذج دالة الاستهلاك وفق نموذج الدخل المطلق، وإجراء المقارنة بين دالة الاستهلاك العائلي قبل وبعد الجائحة، أظهرت نتائج التحليل الاحصائي الوصفي حدوث انخفاض في متوسط الدخل لمجموع أفراد العينة بنسبة 10.97% ، وارتفاع في متوسط الاستهلاك بنسبة 3.38%، ويرجع سبب انخفاض مستوى الدخل بعد جائحة كورونا إلى حالة الركود الاقتصادي التي سببتها جائحة كورونا بسبب سياسات الحجر الصحي وفرض العديد من القيود، في حين ترجع أسباب زيادة الاستهلاك إلى ظروف الحجر الصحي والحاجة إلى تخزين بعض السلع الرئيسية بالإضافة إلى ارتفاع مشتريات المستهلكين من الأدوية والمواد الصحية المطلوب توفرها في فترة الحجر الصحي في المنزل، كما بينت النتائج القياسية وجود أثر ذو معنوية إحصائية لجائحة كورونا على الاستهلاك العائلي بالارتفاع، حيث ارتفع الاستهلاك المستقل عن الدخل بنسبة 13.8%، وارتفعت قيمة الميل الحدي للاستهلاك من (0.37) لدالة الاستهلاك المقدرة قبل جائحة كورونا إلى (0.43)، أي أن هناك زيادة في الاستهلاك المستقل عن الدخل والميل الحدي للاستهلاك بعد جائحة كورونا، وهذا يعني أن جائحة كورونا أثرت على مستوى الاستهلاك العائلي بالزيادة.

الكلمات الدالة: الاستهلاك العائلي، كورونا، الميل الحدي للاستهلاك.

The impact of Corona pandemic on family consumption function

An applied study on the city of Misurata

Abstract

The research aims to investigate the impact of the (Covid-19) pandemic on household consumption using cross-sectional data for a sample of (389) families residing in the city of Misurata, the descriptive statistics approach has been used analyzing the consumption and income data as well as standard experimental approach used to estimating the consumption function model according to the absolute income model, and making a comparison between the family consumption function before and after the pandemic, the results of the descriptive statistical analysis showed a decrease in the average income by 10.97%, and increase In the average consumption of 3.38%, the reason for the decline in the level of income after the Corona pandemic is due to the economic stagnation caused by the Corona pandemic due to quarantine policies and the imposition of many restrictions, while the reasons for the increase in consumption are due to quarantine conditions and the need to store some major commodities in addition to Consumer purchases of medicines and health materials required for quarantine period increased, and the empirical results showed a statistics significant effect of the Corona pandemic on household consumption increasing, as autonomous consumption by 13.8%, and the marginal propensity to consume increased from (0.37) for the estimated consumption function before the Corona pandemic to (0.43), meaning that there is an increase in autonomous consumption of income and the marginal propensity to consume After the Corona pandemic, this means that the Corona pandemic has had effect by increasing of household consumption**.**

Key Words: household consumption, COVID-19, Marginal propensity to consume.

1. مقدمة:

تسبب ظهور جائحة كورونا (COVID−19)وانتشارها الواسع والسريع في جميع دول العالم في اضطرابات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق شملت جميع نواحي الحياة، نتج عنها آثار كثيرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، ومن أهم هذه الآثار حدوث ركود اقتصادي عالمي نتيجة اتباع سيادة الحجر الصحي في معظم دول العالم، حيث أدى الانتشار السريع للفيروس إلى قيام دول عديدة باتخاذ جملة من الإجراءات والسياسات الاحترازية أهمها: إغلاق الحدود والمطارات، ووقف وتعليق الرحلات الجوية، بالإضافة إلى فرض حظر التجول والإغلاق، وإيقاف الدراسة، وإلغاء فعاليات عديدة، ومنع التجمعات العامة، وإغلاق المساجد والكنائس، وقد نتج عن تلك الإجراءات الاحترازية العديد من الآثار التي انعكست على سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية كالدخل والناتج والاستثمار والاستهلاك العائلي وغيرها.

يجمع خبراء الاقتصاد على وجود آثار كبيرة وانعكاسات لجائحة كورونا على معظم المتغيرات الاقتصادية ومن ضمنها السلوك الاستهلاكي والقرارات الاقتصادية للأفراد، فالخوف من المستقبل والشعور بالتشاؤم أصبح يمثل النظرة العامة، وبات الجميع خلال فترة الجائحة أسرى للخوف والتشاؤم وحالة عدم اليقين التي تسود الاقتصاد العالمي، فضلا عن حالة الضائقة المالية التي نتجت عن تراجع مستويات الدخول نتيجة اتباع الدول إجراءات صارمة لمنع انتشار المرض ومحاولة التقليل من الإصابات كسياسة الحجر الصحي وفرض التباعد الاجتماعي والإغلاق الشامل وتوقف العمل في العديد من الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وما نتج عنها من عمليات تسريح العمال وتخفيض الرواتب، وكل ذلك كان له أثر واضح وأساسي في تراجع الدخول لدى الأفراد، والذي بدوره يمثل عاملا رئيسيا في قرارات الاستهلاك، وبشكل عام فإن لجائحة كورونا أثران رئيسيان على مستوى النشاط الاقتصادي، يتمثل الأثر الأول بمشكلة توريد السلع والخدمات على المستوى المحلي والدولي بسبب إجراءات القيود والإغلاق، ويمثل الأثر الثاني بمستوى الطلب على السلع والخدمات الذي يتأثر بانخفاض مستويات الدخول وظروف عدم التأكد واليقين، وفي ظل الأثر الثاني نجد أنه غالباً ما يميل السلوك الاستهلاكي العائلي إلى تخفيض الإنفاق ورفع مستويات الادخار في ظروف عدم اليقين، وهو ما ينتج عنه انخفاض مستوى الطلب على السلع والخدمات وقد تنخفض الأسعار (منظمة التعاون الإسلامي، 2020).

لقد فرضت جائحة كورونا أنماطاً استهلاكية غير تقليدية دفعت الكثير من الأسر إلى اتباع سياسة ترشيد الإنفاق وخصوصا على السلع الكمالية غير الضرورية، في حين شهدت الأسواق موجات من ارفاع الطلب بشكل مفاجئ وكبير على شراء السلع الضرورية كالسلع التموينية والأدوية ما انعكس في ارتفاع مستوى الطلب الاستهلاكي بشكل عام.

إن هذه الدراسة تأتي في إطار التعرف على الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا من خلال تحديد طبيعة آثر الجائحة على الاستهلاك العائلي بمدينة مصراتة.

1.1. المشكلة البحثية:

إن جائحة كورونا هي أزمة صحية لها آثارها الاقتصادية والاجتماعية، حيث أدت الي تعطيل النشاط الاقتصادي والاعتيادي والحياة اليومية العامة في معظم أنحاء العالم، وكان لها تأثير كبير في انخفاض وتذبذب مستويات الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية السلعية والخدمية، فضلا عن تأثيرها الكبير في مستوى الدخول ومستوى

الطلب على السلع والخدمات نتيجة سياسات الحجر الصحي والإغلاق العام الذي اتبعته معظم دول العام للتقليل من الآثار السلبية الصحية لهذه الجائحة، فالسكان الذين يعانون من فقدان الدخل هم أكثر عرضة لعدم القدرة على تحمل تكاليف الغداء لتلبية احتياجاتهم اليومية، ويتفاقم هذا الوضع بسبب احتمال ارتفاع سعر الغذاء الناجم عن انقطاع الامدادات، فعلى مستوى كل بلد على حدة يمكن أن تكون البلدان التي تعتمد بشكل كبير على امدادات الغذاء الأجنبية أكثر عرضة للخطر.

وعادة ما يميل السلوك الاستهلاكي العائلي في ظل الظروف الطارئة مثل جائحة كورونا إلى أن يكون غير منظم ويغلب عليه الطابع الفوضوي، وهو ما يعرف بشراء الذعر، وهو ينتج من خوف الأفراد من نقص السلع والخدمات وخصوصا الضرورية منها، وفي المقابل نتيجة عدم اليقين والمخاطر المستقبلية قد يحتفظ الأفراد بمدخرات أعلى، بمعني ان الأفراد قد يميلون إلى زادة مدخراتهم والتقليل من الإنفاق في ظل ظروف عدم اليقين، ومن هذا السرد يمكن طرح المشكلة البحثية في التساؤل التالي:

هل هناك أثر لجائحة كورونا على السلوك الاستهلاكي العائلي، وها هي طبيعة هذا الأثر؟

2.1. فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث في وجود أثر لجائحة كورونا على سلوك الاستهلاك العائلي بمدينة مصراتة.

3.1. هدف البحث:

يتمثل هدف البحث في دراسة تأثير جائحة كورونا على الاستهلاك العائلي من خلال تحليل بيانات الدخل والاستهلاك للعينة وتقدير دالة الاستهلاك العائلي قبل وبعد الجائحة.

4.1. أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في التعرف على طبيعة الأثار الاقتصادية للأزمات الصحية، وكيفية تحقيق التوازن بين حماية الصحة العامة وتقليل الإصابات دون استمرار الركود الاقتصادي وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي الناتج عن سياسات الحجر الصحي والإغلاق العام الذي يترافق مع ظهور الأمراض المعدية كجائحة كورونا، وبالتالي فإن دراسة أثر جائحة كورونا على السلوك الاستهلاكي والوصول إلى نتائج معينة من حيث طبيعة وحجم هذا الأثر يساعد على تحديد السياسات الاقتصادية المناسبة فيما يخص الاستهلاك العائلي التي يجب اتباعها بالترافق مع السياسات الصحية المتعلقة بمواجهة الجائحة.

5.1. منهجية البحث:

يتبع البحث المنهج التجريبي باستخدام الأسلوب الإحصائي والقياسي واستخدام الأساليب والطرق الإحصائية في عملية جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات، وقياس أثر جائحة كورونا على السلوك الاستهلاكي. من خلال إجراء دراسة ميدانية لتقدير دالة الاستهلاك قبل وبعد جائحة كورونا بمدينة مصراتة، ونظرا لصعوبة المسح الشامل لمفردات مجتمع الدراسة تم اتباع أسلوب العينة لتجميع البيانات التي يحتاجها البحث، تم تحديد حجم العينة بالرجوع الى الجداول الإحصائية المختصة، ومن خلال البيانات المجمعة عن طريق استمارة الاستبيان تم تقدير دالة الاستهلاك قبل وبعد جائحة كورونا بمدينة مصراتة وذلك باستخدام البرمجيات الاحصائية المتخصصة وتحليل النتائج المتحصل عليها اقتصاديا واحصائيا مع مناقشة فرضية البحث من خلال النتائج المتحصل عليها.

2. الدراسات السابقة:

مع الانتشار الكبير والسريع لجائحة كورونا وما رافق ذلك من اتباع العديد من دول العالم سياسات الإغلاق العام والحجر الصحي وقيام تلك الدول بإغلاق كامل لحدودها ومطاراتها، وهو ما كان له تأثير كبير على النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات الاقتصادية؛ ما دفع إلى ظهور العديد من الدراسات البحثية حول هذه الجائحة وتأثيراتها على المتغيرات الاقتصادية ومن ضمنها الاستهلاك العائلي، وفيما يلي عرض موج لبعض من هذه الدراسات:

في دراسة قام بها كل من (**Kim, Koh, Zhang, 2020**) حول الأثر قصير الأجل لجائحة كورونا على كل من الاستهلاك ودخل العمل في سنغافورة، وذلك باستخدام بيانات بانل داتا شهرية من يوليو2018 حتى مايو 2020 لعينة من الأفراد بين عمر 50–70 سنة، وتوصلت الدراسة إلى حدوث انخفاض في الانفاق الاستهلاكي بنسبة 22.8% و انخفاض في الدخل بنسبة 5.9%، حيث كان الانخفاض في الانفاق الاستهلاكي أكبر بين أفراد العينة الذي لديهم رصيد صافي ثروة أكبر من المتوسط، في حين كان الانخفاض في الدخل أكبر بين أفراد العينة الذي لديهم رصيد صافي ثروة أقل، وأرجعت الدراسة سبب ذلك إلى انخفاض الدخل وسياسات الإغلاق والحجر وكذلك التوقعات التشاؤمية حول الأوضاع الاقتصادية، واوصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز الثقة في الاقتصاد لتقليل النتائج العكسية طويلة الأجل للصدمات السلبية التي سببتها الجائحة للاقتصاد، واتباع سياسات التحفيز الحكومية ، مثل إعانات الأجور وغيرها من أجل إنعاش حركة النشاط الاقتصادي.

كما تناولت دراسة (**Jin, Zhao, 2020Song, Zhao**,) أثر جائحة كورونا على الادخار وسلوك الإنفاق الاستهلاكي في الصين ، حيث تم استخدام الأسلوب القياسي في قياس هذا الأثر من خلال استخدام طريقة الانحدار التدريجي وطريقةBootstrapping في التعرف على ما إذا كانت إجراءات الطوارئ العامة تحفز الأفراد على الا دخار مقابل الإنفاق أم لا، بمعنى أنه في حالات الطوارئ الصحية هل يفضل الأفراد زيادة الإدخار أم زيادة الاستهلاك، وتوصلت الدراسة إلى أن الإجراءات الصحية المتبعة في جائحة كورونا كان لها تأثير إيجابي في زيادة الادخار لدى الأفراد ما يعني تقليل الاستهلاك، بمعنى وجود نزعة سلوكية لدى الأفراد تجاه حالات الطوارئ العامة وخصوصا الصحية منها تتمثل في زيادة معدلات الادخار وانخفاض الإنفاق.

وتوصلت دراسة (**Christelis, Georgarakos, Jappelli, Kenny, 2020**) إلى أن المخاوف والذعر من جائحة كورونا قد تسبب في انخفاض كبير في الاستهلاك غير الدائم، وقد توصلت الدراسة إلى هذه النتيجة باستخدام بيانات من المسح العائلي لعدد 6 دول من الاتحاد الأوربي وبتعديل بيانات الاستهلاك وفق سيناريوات يتضمن الصدمات الإيجابية والسلبية للدخل، حيث بينت النتائج ان المخاوف المالية لدى الأفراد من تأثير الجائحة أدت إلى انخفاض الميل الحدي للاستهلاك.

وهدفت دراسة (**Fahrul, Leonardo, 2021**)إلى التعرف على أثر جائحة كورونا على تأثير المضاعف على دالة الاستهلاك العائلي، من خلال قياس أثر الانخفاض في الدخل الكلي بسبب الإجراءات الصحية الاحترازية والقيود على النشاط الاقتصادي أثناء جائحة كورورنا على الانفاق الاستهلاكي العائلي في مدينة جاركرتا بإندونيسيا، واعتمدت الدراسة على نظرية الدخل المطلق والدائم في التعرف على الأثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل للتغيرات في الدخل على الإنفاق الاستهلاكي، وذلك باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة من 2003 إلى 2020 باستخدام طريقة المربعات الصغرى ونموذج تصحيح الخطأ، وبينت النتائج أن للدخل أثر معنوي على الاستهلاك في الأجل

القصير والأجل الطويل، وكانت قيمة المضاعف في الأجل القصير أكبر من الاجل الطويل، وهو ما يعني أن جائحة كورونا كان لها تأثير في زيادة قيمة المضاعف من خلال تأثيرها في زيادة الميل الحدي للاستهلاك. وهو ما يشير إلى أن السياسة المالية التوسعية في الأجل القصير فعالة في تحقيق الانتعاش والرواج الاقتصادي في ظل جائحة كورونا.

وفي دراسة (**لخضر، 2020**) حول تحديد أثر جائحة كورونا على السلوك الاستهلاكي في ولاية عين تموشنت بالجزائر، باستخدام بيانات تم الحصول عليها من خلال أدوات جمع البيانات وهي المقابلة والملاحظة والاستبيان، حيث تم الحصول على 56 استمارة استبيان وتم إجراء مقابلة مع 45 فرداً من أفراد العينة، واتبعت الدراسة أسلوب الإحصاء الوصفي في تحليل البيانات باستخدام برنامج اكسل، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لجائحة كورونا على النمط الاستهلاكي من خلال قيام الأفراد بترتيب أولويات الاستهلاك بين السلع الأساسية الغذائية والصحية والسلع الأخرى بسبب انخفاض الدخول، حيث كانت السلع المستهلكة خلال فترة الجائحة تتمثل في السلع الغذائية الأساسية والصحية، في حين انخفض استهلاك السلع الكمالية والخدمات كالهاتف والانترنت، وأن أثر الجائحة على نمط الاستهلاك هو مؤقت خلال فترة الجائحة.

3. الجانب النظري:

1.3. مفهوم الاستهلاك والانفاق:

يقصد بالاستهلاك "هو إنفاق الدخل على السلع والخدمات التي يمكن استعمالها في فترة قصيرة كاستهلاك المواد الغذائية والملابس والسيارات" (سعيد وحسين، 2003، ص127)، والاستهلاك هو ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يخصص لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية التي تشبع الحاجة وتحقق المنفعة"، ويشكل الانفاق الاستهلاكي الجزء الأكبر من الانفاق الكلي على السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد القومي، فهو يستحوذ على ما يزيد عن 75% من الناتج القومي لمختلف الدول (مروان، 1998، ص201)، ويتأثر الاستهلاك بمجموعة من العوامل أهمها:

— الدخل: يعتبر الدخل العامل الرئيسي المؤثر في حجم الاستهلاك، فزيادة الدخل النقدي المتاح يجعل الفرد لديه قدرة أكبر على الاستهلاك، وتجدر الإشارة إلى أنه في حال حدوث الزيادة في الدخل النقدي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستهلاك بنسبة أقل من زيادة الدخل، في حين أنه لو حدث انخفاض في الدخل النقدي المتاح فإن القدرة على الاستهلاك سوف تنخفض (سعيد وحسين، 2003،ص152).

— الثروة: تلعب الثروة دوراً مهما في تحديد الاستهلاك، وتمثل الثروة بالنسبة للفرد والأسرة في الأصول الحقيقية مثل (المباني، والآلات، والمعدات (، والأصول المالية مثل (النقود، الأسهم، السندات)، والذين يمتلكون ثروة سيكون انفاقهم الاستهلاكي أكثر من غيرهم حتى وان كان دخلهم يعادل دخل الآخرين (أبوسدرة، 1998، ص72).

— حجم العائلة وتركيبها العمري: يتأثر الاستهلاك بالعوامل الاجتماعية مثل حجم الأسرة والعمر والتعليم والوظيفة، التي لها تأثيراتها في الميل المتوسط للاستهلاك، فبالنسبة للعمر نلاحظ أن الدخل الفردي ودخل الأسرة ينموان في مرحلة الشباب ويصلان إلى القمة في منتصف العمر، ثم يتناقص الدخل عند سن الشيخوخة، ويسلك الادخار سلوك الدخل نفسه، وهذا يعني أن الجزء الأكبر من الدخل يتم تخصيصه للاستهلاك في مرحلتي الشباب والشيخوخة، وأكبر نسبة من الدخل يتم ادخارها تتحقق في فترة منتصف العمر (أبوحبيل، 1996، ص170).

—الأذواق والتفضيلات: تعتبر الأذواق والتفضيلات بالنسبة للأفراد من العوامل المحددة لحجم الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي فإن اختلاف أذواق وتفضيلات الأفراد للسلع المختلفة تؤدي إلى اختلاف حجم الإنفاق الاستهلاكي للأفراد والأسر (أبوحبيل، 1996، ص 171).

—توفير الائتمان الاستهلاكي: لا شك أن الاقتراض يتيح للأفراد أن ينفقوا على السلع الاستهلاكية قدرا أكبر مما يتيحه لهم دخلهم الحالي، فإذا ما توفر البيع بالتقسيط مثلاً فسيتمكن الأفراد من شراء السلع المعمرة كالسيارات وغيرها، غير أن الائتمان وإن كان يتيح للأفراد أن ينفقوا أكثر من دخلهم الحالي، إلا أنه سيحد من الإنفاق في المستقبل حيث سيكون عليهم تسديد القروض والفوائد المترتبة عليهم (أبوسدرة، 1989، ص86).

—الطلب المكبوت: قد تتسبب ظروف معينة كالحرب أو أزمة اقتصادية عالمية في الحد من إنتاج أو استيراد بعض السلع، الأمر الذي قد يترتب عليه كبت للطلب على هذا السلع، وبعد مرور الازمة حيث يسمح بإنتاج وبيع تلك السلع من جديد تكون هناك طفرة في الإنفاق على مثل هذه السلع (أبوسدرة، 1989، ص72).

—التوقعات: يتأثر حجم الإنفاق على السلع الاستهلاكية بعامل التوقعات المتعلقة بحجم الدخل ومستوى الأسعار في المستقبل، فإذا توقعت الأسرة زيادة في الأسعار في المستقبل فإنها سوف تقوم بزيادة إنفاقها الاستهلاكي، أما إذا توقعت انخفاض الأسعار في المستقبل فإنها سوف تقوم بتخفيض إنفاقها الاستهلاكي، كما أن توقع الأسر أو الأفراد زيادة الأجور والمرتبات في المستقبل قد تؤدي إلى زيادة إنفاقها الاستهلاكي، والعكس صحيح في حالة توقع الأسر أو الأفراد انخفاض الأجور أو المرتبات في المستقبل (جوارتيني واستروب، 1988، ص250).

—توافر السلع المعمرة: يقصد بالسلع المعمرة تلك السلع التي يكون عمرها أكثر من سنة، فالأسرة التي تملك سلع معمرة مثل الثلاجات والسيارات وغيرها من الأجهزة تكون لديها رغبة أقل في استعمال جزء من الدخل المتاح في مشتريات إضافية من مثل هذا السلع إذا ما قورنت بأسر أخرى لا تمتلك هذه السلع (الطاهر وأبومغلي، 2004، ص 44).

—الضرائب: أن حجم الضرائب المفروضة على الدخل الفردي تؤثر على إنفاقه الاستهلاكي من خلال تخفيض حجم دخله المتاح (الممكن التصرف فيه)، وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن زيادة الضرائب يؤدي إلى تخفيض الدخل المتاح للفرد، مما يجعل الفرد يقوم بتخفيض حجم إنفاقه الاستهلاكي، في حين أن انخفاض الضرائب يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح للفرد مما يجعله يقوم بزيادة حجم انفاقه الاستهلاكي (الطاهر وأبومغلي، 2004، ص 44).

2.3. نظريات الاستهلاك:

1.2.3. نظرية الدخل المطلق:

تشير هذه النظرية إلى أن الاستهلاك يتحدد بالمستوى المطلق للدخل، وتعتبر العلاقة الأساسية في الأجل القصير، ويرى مؤيدو هذه النظرية أن هذه الدالة سوف تنتقل إلى أعلى مع مرور الزمن وينشأ عنها دالة استهلاك الأجل الطويل، وهناك أسباب مختلفة لانتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى، فقد تنتقل بسبب هجرة العمال من الريف إلى الحضر فمن الملاحظ أن عمال الحضر ينفقون جزءاً من الدخل على الاستهلاك أكبر مما ينفقه سكان الريف، وهذا يعني أن الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر تؤدي إلى زيادة الاستهلاك.

وهناك سبب اخر لانتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى وهو إنتاج أنواع جديدة من السلع، ذلك أن السلع الجديدة وما يوكبها من إعلان ودعاية تؤثر في سلوك المستهلك وتؤدي إلى زيادة الاستهلاك باعتبار أن هذه السلع سبيل إلى

حياة أفضل، أما جيمس تؤبن فقد اعتبر انتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى في الأجل القصير يعود إلى زيادة في ثروة الأمة، وتتكون الثروة في مفهوم جيمس تؤبن من أصول سائلة تضم أساساً النقد الحاضر والودائع المصرفية والادخار، ويرى أنه كلما زادت حيازة الأصول مع بقاء العوامل الأخرى على حالها فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، وعلى هذا فهو يرى أن نمو الأصول لدى الدولة إلى جانب الدخل قد تكون كافية لارتفاع دالة الاستهلاك مادام الميل المتوسط للاستهلاك ثابت عبر الزمن.

وعلى هذا يرى مؤيدو نظرية الدخل المطلق أن الدالة الأساسية هي دالة الاستهلاك في الأجل القصير، وأن دالة الاستهلاك في الأجل الطويل تنتج نتيجةً لانتقال دالة الاستهلاك في الأجل القصير إلى أعلى، وإذا فرضنا أن العوامل التي تعمل على رفع دالة الاستهلاك في الأجل القصير سوف تبقى ثابتة أو تكون غير ذات أهمية فسوف تبقى دالة الاستهلاك في الأجل القصير فقط (أبدجمان، 1999، ص141).

2.2.3. نظرية الدخل النسبي:

تشير نظرية الدخل النسبي أن الاستهلاك دالة في الدخل الجاري بالنسبة للمستوى الأعلى للدخل السابق، وتوجد وجهات نظر متعددة بالنسبة لهذه النظرية منها وجهة نظر ديزنبري حيث لقيت النظرية اهتماماً كبيراً، فهو يرى أن هنالك اتجاهات قوية لدى الناس لمحاكاة جيرانهم والسعي لرفع المستوى المعيشي، ولذلك لو أن دخول الأفراد تزايدت بحيث يظل توزيع الدخل كما هو فإن الاستهلاك يتزايد كنسبة من زيادة الدخل.

أما في حالة افتراض نمو الدخل فإن الاستهلاك يتزايد على أساس دالة الاستهلاك في الأجل القصير إلى أن تتحقق دالة الاستهلاك في الأجل الطويل، وعندما يصل الدخل السابق والاستهلاك إلى قمته يأخذ الاستهلاك في الزيادة في نطاق دالة استهلاك الأجل الطويل كلما ارتفع مستوى الدخل.

وتقوم نظرية الدخل النسبي على الافتراضات التالية:

— إذا كان الدخل في تزايد مستمر وأعلى من دخل القمة السابق فإن الميل المتوسط للاستهلاك يكون ثابتاً ومساوياً للميل الحدي للاستهلاك.

— إذا انخفض الدخل الحالي عن دخل القمة السابقة فإن الاستهلاك الحالي سوف يتأثر بمستوى المعيشة الذي سبق أن حدده دخل القمة، عليه فإن الميل المتوسط للاستهلاك سوف يزداد ويفوق الميل الحدي للاستهلاك.

— إذا كان الدخل الحالي في تزايد فإن الميل المتوسط للاستهلاك سوف ينخفض كلما تناقص الميل الحدي للاستهلاك (أبدجمان،1999، ص143).

3.2.3. نظرية الدخل الدائم:

تشير نظرية الدخل الدائم إلى أن كلا من الدخل والاستهلاك الحالي ينقسمان إلى جزئين أحدهما دائم والاخر عرضي ومؤقت، وأن العلاقة الصحيحة الواجب دراستها هي تلك القائمة بين الاستهلاك الدائم والدخل الدائم، وستكون هذه العلاقة نسبية سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل، بينما دراسة العلاقة بين الدخل الحالي والاستهلاك الحالي سوف يعطي دالة غير نسبية في الأجل القصير نظراً لوجود العناصر العرضية في كل من المتغيرين.

وتقوم نظرية الدخل الدائم على فرضين أساسيين:

— أن الاستهلاك الدائم دالة في الدخل الدائم، وأن معدل الاستهلاك الدائم إلى الدخل الدائم ثابت ومستقل عن

مستوى الدخل الدائم، فالأسر تستهلك تقريباً نفس النسبة من دخلها الدائم بعض النظر عن مستوى هذه الدخول.

— أنه لا توجد علاقة منتظمة بين الدخل المؤقت والاستهلاك الدائم، فعامل الارتباط بين هذين المتغيرين يساوي صفرا، وبعبارة أخرى أن الميل الحدي للاستهلاك من تغيرات الدخل المؤقت يساوي صفرا، فإذا فرضنا أنه نتيجة لبعض العوامل الموسمية أو الطارئة حقق المستهلك دخلاً أعلى من دخله المعتاد فإنه لن يغير من مستوى استهلاكه بل تنعكس هذه التغيرات غير المتوقعة أو الطارئة في زيادة الادخار (خليل، 1994، ص 1084).

4.2.3. نظرية دورة الحياة:

لقد توصل كلاً من فرانكو مود جليان وألبرت اندو إلى نظرية تقوم على أساس أن استهلاك الافراد يتحدد أساساً بعوامل طويلة الأجل وبصفة خاصة الدخل المتوقع الحصول عليه خلال حياتهم، ووفقاً لهذه النظرية فإن الأفراد يحاولون العمل على استقرار انفاقهم الاستهلاكي من خلال حياتهم، وهي نظرية مماثلة لنظرية الدخل الدائم، وطبقاً لنظرية دورة الحياة فإن الاستهلاك لا يتوقف على دخل الأسرة فقط وإنما على ما لديها من ثروة ودخول متوقعة؛ عليه فإن قرار الاستهلاك يتعلق بطول حياة الفرد.

ففكرة هذه النظرية أن الأفراد يخططون لاستهلاكهم وادخارهم لفترة طويلة الأجل بقصد تخصيص استهلاكهم بأفضل طريقة ممكنة خلال حياتهم كلها، حيث تفترض النظرية أن الفرد المستهلك ينقسم إلى (صغار السن، الشباب، الشيخوخة)، حيث ان صغار السن يخصصون جزء من طاقتهم لطلب العلم واكتساب المهارات أكبر مما يخصصون للأنشطة التي تولد الدخل الجاري، ويجب أن تأخذ النفقات الأساسية لتكوين الأسر في الحسبان، وخلال هذ ه الفترة من العمر يلجأ الأفراد إلى استهلاك جزء كبير من دخلهم المنخفض نسبياً وحينئذ فإن الميل المتوسط للاستهلاك قد يزيد عن الواحد الصحيح.

وفي العمر المتوسط حيث تكون المهارات قد اكتسبت فإن الدخل يرتفع، وخلال هذه المرحلة يكون الاستهلاك منخفضاً (والادخار الفردي مرتفعاً) بالنسبة للدخل، ومع التقاعد عن العمل فإن الدخل يتناقص ويتزايد الاستهلاك مرة أخرى، وفي المدى الطويل خلال دورة الحياة الكلية يمكن اعتبار الاستهلاك مستقراً أو متناسباً مع الدخل عبر العمر كله وأن التقلبات في الاستهلاك في مرحلة إلى أخرى من دورة الحياة (خليل، 1994، ص 1068).

4. البيانات المستخدمة:

تم الحصول على بيانات الدراسة من خلال استمارة استبيان تم توزيعها على عينة بلغت (389) عائلة من العائلات الليبية التي تقطن في مدينة مصراتة[*]، ويتبين من الجدول رقم (1) أن عدد العائلات الذين أثرت فيها جائحة كورونا قد بلغ (220) وبنسبة (56.5%) وأن عدد العائلات الذين لم تؤثر فيها جائحة كورونا بلغ (169) فرد وبنسبة (43.5%)، وتشير هذه النتائج إلى أن النسبة الأكبر من العينة قد تأثرت بجائحة كورونا، وهو ما يعكس الانتشار الكبير للجائحة.

[*] إن النطاق الجغرافي للدراسة الميدانية يغطي المساحة الجغرافية لمدينة مصراتة، وتعتبر مدينة مصراتة احدى المدن الليبية الواقعة على ساحل البحر المتوسط وهي مدينة تجارية لتميزها بالطابع التجاري منذ القدم. وهي تعتبر من المدن الليبية الرئيسية من حيث عدد السكان والنشاط التجاري بعد مدينتي طرابلس وبنغازي، وحسب البيانات المتاحة لعام 2020 يبلغ عدد سكان مدينة مصراتة (413,231) نسمة.

جدول رقم (1): تأثير جائحة كورونا على أفراد العينة

تأثير جائحة كورونا	التكرار	النسبة %
نعم	220	%56.5
لا	169	%43.5
المجموع	389	%100

ومن خلال تحليل بيانات الدخل والاستهلاك لأفراد العينة نجد أن متوسط دخل العائلة قد انخفض من (2440.5) دينار قبل جائحة كورونا إلى (2172.9) دينار بعد جائحة كورونا بنسبة 10.96−%، في حين ارتفع متوسط الاستهلاك من (1752.9) دينار قبل الجائحة إلى (1812.1) بنسبة 3.38%، ويتضح أن متوسط الدخل قد انخفض بعد جائحة كورونا ويرجع السبب إلى حالة الركود الاقتصادي التي سببتها جائحة كورونا، أما بالنسبة للاستهلاك فإنه قد زاد بنسبة بسيطة بعد جائحة كورونا، ويمكن إرجاع ذلك إلى حالة شراء الذعر التي ترافق الحالات الطارئة بشكل عام، والجدول رقم (2) توزيع متوسطات الدخول والاستهلاك قبل وبعد جائحة كورونا.

جدول رقم (2): متوسط الدخل والاستهلاك لإجمالي العينة قبل وبعد الجائحة

البيان	قبل جائحة كورونا	بعد جائحة كورونا	%
متوسط الدخل	2440.5	2172.9	%-10.96
متوسط الاستهلاك	1752.9	1812.1	%3.38

5. نتائج التقدير والقياس:

سبق وأشرنا أن دالة الاستهلاك تعتمد على مجموعة من العوامل المؤثرة ولكن العامل الأساسي والرئيسي هو الدخل، ويمكن صياغة الشكل العام للدالة في النموذج التالي:

$$C = \alpha + \beta y_t + U_t \qquad (1)$$

حيث: y_t: الدخل الشهري للفرد، (C): الاستهلاك الشهري للفرد، α: الثابت، حيث أن $0 < \alpha$ وهي تمثل الاستهلاك الضروري أو الاستهلاك اللازم لبقاء الفرد على قيد الحياة، β: الميل الحدي للاستهلاك، حيث أن $(0 \leq \beta \leq 1)$، U_t: الخطأ العشوائي .

وبالإضافة إلى الدخل هناك عوامل أخرى تؤثر في الاستهلاك ويمكن إضافتها إلى النموذج المستخدم، وقد تم تقدير دالة الاستهلاك العائلي قبل وبعد جائحة كورونا وفقا لنظرية الدخل المطلق بواسطة استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وبالاستعانة ببرنامج (EViews) القياسي، واعتمدت الدراسة في الحصول على بيانات متغيرات دالة الاستهلاك من خلال استمارة استبيان تم توزيعها على عينة بلغت (389) عائلة من العائلات الليبية التي تقطن في مدينة مصراتة خلال العام 2021، وتشمل هذه البيانات قيمة الاستهلاك قبل وبعد جائحة كورونا، وقيمة الدخل قبل وبعد جائحة كورونا ، حيث تم تقدير دالة الاستهلاك العائلي وفق نموذجين، النموذج الأول: **تقدير دالة الاستهلاك العائلي وفق نظرية الدخل المطلق قبل جائحة كورونا،** النموذج الثاني: تقدير دالة الاستهلاك العائلي وفق نظرية الدخل المطلق بعد جائحة كورونا، وتم الحصول على مجموعة من النتائج كما هو مبين فيما يلي: لم يذكر الباحث أي معلوما حول الفترة الزمنية للسلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة واختبارات الخلو من مشاكل الاستدلال الاحصائي.

1.5. عرض نتائج القياس:

1.1.5. نموذج رقم (1): تقدير دالة الاستهلاك العائلي وفق نظرية الدخل المطلق قبل جائحة كورونا:

يلاحظ من خلال نتائج القياس أن إشارة وقيم المعالم موجبة (الاستهلاك المستقل عن الدخل والميل الحدي للاستهلاك) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية لوجود علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك. كما أن إحصائية المعالم المقدرة والنموذج المقدر كلها معنوية عند مستوى معنوية 1%، وبلغت قيمة (R^2) حوالي (46%)، وهذا يعني أنه قد أمكن تفسير 46% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وهو الإنفاق الاستهلاكي بالمتغير المستقل المستخدم في النموذج وهو الدخل

تائج تقدير نموذج رقم (1): دالة الاستهلاك العائلي وفق نظرية الدخل المطلق قبل جائحة كورونا

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	767.6302	61.87938	12.40527	0.0000
Y1	0.399624	0.021937	18.21733	0.0000

R-squared	0.461656	Mean dependent var	1730.393
Adjusted R-squared	0.460265	S.D. dependent var	864.1286
S.E. of regression	634.8465	Akaike info criterion	15.74977
Sum squared resid	1.56E+08	Schwarz criterion	15.77015
Log likelihood	-3061.331	Hannan-Quinn criter.	15.75785
F-statistic	331.8711	Durbin-Watson stat	1.979831
Prob(F-statistic)	0.000000		

2.1.5. نموذج رقم (2): تقدير دالة الاستهلاك العائلي وفق نظرية الدخل المطلق بعد جائحة كورونا:

نلاحظ من خلال نتائج القياس أن إشارة وقيم المعالم موجبة(الاستهلاك المستقل عن الدخل والميل الحدي للاستهلاك) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية لوجود علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك. كما أن إحصائية المعالم المقدرة والنموذج المقدر كلها معنوية عند مستوى معنوية 1%، وبلغت (R^2) حوالي (43%)، وهذا يعني أنه قد أمكن تفسير 43% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وهو الإنفاق الاستهلاكي بالمتغير المستقل المستخدم في النموذج وهو الدخل.

نتائج تقدير نموذج رقم (2):دالة الاستهلاك العائلي وفق نظرية الدخل المطلق بعد جائحة كورونا

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	873.5007	63.96278	13.65639	0.0000
Y2	0.426716	0.024743	17.24569	0.0000

R-squared	0.434553	Mean dependent var	1788.797
Adjusted R-squared	0.433092	S.D. dependent var	935.1274
S.E. of regression	704.0885	Akaike info criterion	15.95681
Sum squared resid	1.92E+08	Schwarz criterion	15.97719
Log likelihood	-3101.600	Hannan-Quinn criter.	15.96489
F-statistic	297.4139	Durbin-Watson stat	1.749621
Prob(F-statistic)	0.000000		

3.1.5. اختبارات المشاكل القياسية:

تم إجراء بعض الاختبارات الإحصائية للتأكد من خلو النماذج المقدرة من المشاكل القياسية، وهذه الاختبارات

موضحة كما يلي:

اختبار عدم تجانس التباين Heteroscedasticity: تم إجراء اختبار ARCH والذي بين عدم وجود مشكلة تغاير التباين، حيث كانت قيمة احتمالية اختبار F أكبر من 0.05.

اختبار عدم تجانس التباين النموذج (1)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.680634	Prob. F(8,372)	0.1015
Obs*R-squared	13.29002	Prob. Chi-Square(8)	0.1023

اختبار عدم تجانس التباين النموذج (2)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.000132	Prob. F(1,386)	0.9908
Obs*R-squared	0.000133	Prob. Chi-Square(1)	0.9908

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي:Autocorrelationتم إجراء اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: والذي بين عدم وجود مشكلة تغاير التباين، حيث كانت قيمة احتمالية اختبار Fأكبر من 0.05.

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي النموذج (1)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.469872	Prob. F(2,385)	0.6254
Obs*R-squared	0.947196	Prob. Chi-Square(2)	0.6228

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي النموذج (2)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.167939	Prob. F(4,383)	0.0720
Obs*R-squared	8.612604	Prob. Chi-Square(4)	0.0715

2.5. مناقشة النتائج:

يمكن من خلال مقارنة النتائج المتحصل عليها قبل وبعد الجائحة الإشارة إلى ما يلي:

— أن الاستهلاك المستقل عن الدخل قبل جائحة كورونا قد بلغ (767.63) دينار، وأن الاستهلاك المستقل عن الدخل بعد جائحة كورونا قد بلغ (873.5) دينار، وهذا ما يعني أن جائحة كورونا قد أثرت على مستوى الاستهلاك المستقل بالارتفاع إلى 13.8%، وبيانيا هو انتقال في دالة الاستهلاك إلى أعلى.

— أن الميل الحدي للاستهلاك قبل جائحة كورونا قد بلغ حوالي(0.3996) وهذا يعني أن كلما زاد الدخل بمقدار دينار واحد أدى إلى زيادة الاستهلاك بمقدار(0.3996) دينار، وأن الميل الحدي للاستهلاك بعد جائحة كورونا قد بلغ حوالي (0.4267) وهذا يعني أن كلما زاد الدخل بمقدار دينار واحد أدى إلى زيادة الاستهلاك بمقدار (0.4267) دينار. ما يعني ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك نتيجة جائحة كورونا.

ويوضح الجدول رقم (3) المقارنة بين دالتي الاستهلاك العائلي قبل وبعد جائحة كورونا.

جدول رقم (3): مقارنة بين دالتي الاستهلاك قبل وبعد جائحة كورونا

دالة الاستهلاك قبل جائحة كورونا		دالة الاستهلاك بعد جائحة كورونا	
الاستهلاك المستقل عن الدخل	767.63	الاستهلاك المستقل عن الدخل	873.5
الميل الحدي للاستهلاك	0.3996	الميل الحدي للاستهلاك	0.4267

6. الخاتمة:

قامت هذه الدراسة بتحليل وقياس أثر جائحة كورونا على الاستهلاك العائلي من خلال تقدير دالةالاستهلاك العائلي وفق نظرية الدخل المطلق باستخدام بيانات مقطعية لعدد (389) عائلة ليبية بمدينة مصراتة: دالة الاستهلاك قبل الجائحة، ودالة الاستهلاك بعد الجائحة، وبينت النتائج أنه كان هناك أثر لجائحة كورونا في انخفاض مستويات الدخل وارتفاع مستوى الاستهلاك للعائلات، حيث انخفض متوسط الدخل لمجموع أفراد العينة بنسبة 10.97%، وارتفع متوسط الاستهلاك بنسبة 3.38% ، ويرجع سبب انخفاض مستوى الدخل بعد جائحة كورونا إلى حالة الركود الاقتصادي التي سببتها جائحة كورونا بسبب سياسات الحجر الصحي وفرض العديد من القيود، في حين ترجع أسباب زيادة الاستهلاك إلى ظروف الحجر الصحي والحاجة إلى تخزين كميات أكبر من المعتاد لبعض السلع التموينية بالإضافة إلى ارتفاع مشتريات المستهلكين من الأدوية والمواد الصحية المطلوب توفرها في فترة الحجر الصحي في المنزل، كما بينت النتائج القياسية وجود أثر ذو معنوية إحصائية لجائحة كورونا على الاستهلاك العائلي بالارتفاع، حيث ارتفع الاستهلاك المستقل عن الدخل بنسبة 13.8%، وارتفعت قيمة الميل الحدي للاستهلاك من (0.37) لدالة الاستهلاك المقدرة قبل جائحة كورونا إلى (0.43)، أي أن هناك زيادة في الاستهلاك المستقل عن الدخل والميل الحدي للاستهلاك بعد جائحة كورونا، وهذا يعني أن جائحة كورونا أثرت على مستوى الاستهلاك العائلي بالزيادة، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (**Fahrul, Leonardo, 2021**) والتيتوصلت إلى وجود أثر لجائحة كوررونا في ارتفاع قيمة المضاعف الإنفاق نتيجة تأثيرها على الانفاق الاستهلاكي من خلال زيادة الميل الحدي للاستهلاك، في حين تتعارض نتيجة هذه الدراسة مع باقي الدراسات والتي تشير إلى أن تأثير جائحة كورونا على الدخل بالانخفاض قد انعكس في انخفاض الإنفاق الاستهلاكي.

من خلال النتائج التي توصل إليها البحث تم قبول فرضية البحث والتي تنص على وجود أثر لجائحة كورونا أثر على سلوك الاستهلاك العائلي بمدينة مصراتة، حيث أدت الجائحة إلى حدوث ارتفاع في الإنفاق الاستهلاكي للعائلات.

7. المراجع:

أبو حبيل، عبد الفتاح عبد السلام (1996). التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

الطاهر، أسمهان؛ أبو مغلي، عامر (2004). مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية، عمان.

أبدجمان، مايكل(1999). الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، ترجمة وتعريب: محمد إبراهيم منصور، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض.

جوارتيني، جيمس؛ استروب، ريجارد (1988). الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح

عبدالرحمن، عبدالعظيم محمد، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض.

عبد السلام، علي عطية؛ أبو سدرة، فتحي صالح (1998). الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي.

خليل، سامي (1994). نظريات الاقتصاد الكلي الحديث، الكتاب الثاني، جامعة القاهرة، الكويت.

منظمة التعاون الإسلامي (2020)، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الدولي: الآفاق والتحديات، مركز البحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، مايو 2020، سيسرك.https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-blob/files/article/725.pdf

حسين، مجيد علي؛ سعيد، عفاف عبد الجبار (2003). مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

لخضر، يحياوي (2020)، أثر كورونا على سلوك المستهلك: دراسة تحليلية لأراء عينة من المستهلكين في ولاية عين تموشنت، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE، العدد (2). المجلد (4).

https://jege.univ-adrar.edu.dz/

Seonghoon Kim, KanghyockKoh, Xuan Zhang (2020), "Short-Term Impact of COVID-19 on Consumption and Labor Market Outcomes: Evidence from Singapore", DISCUSSION PAPER SERIES, IZA DP No. 13354 (June , 2020) , IZA Institute of Labor Economics, www.iza.org.

Xiaotong Jin, Yurou Zhao, Wei Song and Taiyang Zhao (2021), "Save for Safe: Effect of COVID-19: Pandemic on Consumers' Saving and Spending Behavior in China", Frontiers in Psychology, April 2021 | Volume 12 | Article 636859, www.frontiersin.org.

DimitrisChristelis, DimitrisGeorgarakos, TullioJappelli, Geoff Kenny (2020), " The Covid-19 crisis and consumption: survey evidence from six EU countries ", European Central Bank, 2020 , No 2507 / December 2020, www.ecb.europa.eu .

FahrulRiza, Michael Christianto Leonardo (2021), " The Impact of Covid-19 on the Effect Multiplier on the Household Consumption Function in Jakarta", Jambura Equilibrium Journal Volume 3. Issue 2. 2021, http://ejurnal.ung.ac.id/index.php/equij.